السنة الأولى (العدد ١٤٢) - الاثنين ٣٠ جمادي الأول ١٤٤٦-٢ ديسمبر ٢٠٢٤

الوفاق Alwifaq KW

رئيس التحرير
مطلق المعلج الحريجي

التجديد للأمين العام.. ورئاسة الدورة (46) للإمارات

قرر المجلس الأعلى تجديد تعيين جاسم البديوي أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمدة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من ١ فبراير ٢٠٢٦م، وذلك تقديراً للجهود الكبيرة التي يبذلها، وإسهامه الفعال في تعزيز مسيرة المجلس، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهامه خلال الفترة القادمة.

وأبدى المجلس الأعلى ترحيبه بأن تكون رئاسة دورته السادسة والأربعين لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتطلع إلى انعقاد القمة السادسة والأربعين في العاصمة أبوظبي.

شعار القمة الخليجية ال ٤٥

ارتفاع طفيف في درجات الحرارة نهارًا الأيام المقبلة

أكد خبير الأرصاد الجوية عيسى رمضان أن الأيام المقبلة ستشهد ارتفاعًا طفيفًا في درجات الحرارة خلال النهار، مع استمرار الأجواء الشتوية الباردة ليلاً، مشيرًا إلى أن البلاد ستتأثر باقتراب منخفض جوي اعتبارًا من نهار الثلاثاء المقبل.

وأوضح رمضان أن الرياح ستتحول إلى جنوبية شرقية، مما يؤدي إلى ارتفاع الرطوبة النسبية، مع توقعات بأن يكون الطقس غائمًا جزئيًا إلى غائم يوم الأربعاء، وفرصة لأمطار خفيفة متفرقة.

عيسى رمضان

صحيفة كويتية يومية شاملة - ترخيص وزارة الإعلام رقم (٥٩٠ - ٢٠٢٤) الرابط الموحد للمنصات الاخبارية لصحيفة الوفاق على مواقع التواصل : https://linktr.ee/alwifaqkw @alwifaq_kw

في كلمة سموه في افتتاح القمة الخليجية ال45 بالكويت

سمو الأمير: العالم يعيش ظروفا بالغة التعقيد تتطلب الإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي

شاهد

كونا - أكد حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه أن القمة الخليجية الـ ٤٥ في الكويت تعقد في ظل ظروف بالغة التعقيد باتت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي مهددة تنمية شعوبنا ورخاءها مما يتطلب منا تسريع وتيرة عملنا الهادف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي. وقال سمو أمير البلاد في كلمته بالجلسة الافتتاحية للقمة في قصر بيان الأحد إن ذلك يأتي من خلال توحيد السياسات وتنويع مصادر الدخل غير التقليدية وتسهيل حركة التجارة والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وتوسيع قواعد الابتكار وريادة الأعمال خاصة في المجالات المستحدثة مثل مجالات الذكاء الاصطناعي وذلك لتعزيز تنافسية اقتصاد بلداننا على الساحتين الإقليمية والدولية.

وجاء في كلمة سموه: أرحب بكم إخوة أعزاء في دولة الكويت كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أخي العزيز صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة على إدارته الحكيمة وجهوده المبذولة طيلة ترؤس سموه لأعمال الدورة السابقة

وأضاف سموه : اجتماع القمة الخليجية في الكويت يجسد تجسيدا مشرفا لوحدة الصف ومثالا مشرقا لقوة الاتحاد والتلاحم والتكامل وانعكاسا دقيقا لإيماننا الراسخ بضرورة تعزيز

سمو الأمير يترأس الجلسة الافتتاحية للقمة الخليجية

ندعم الجهود السعودية لحل الدولتين وجهود قطر ومصر والولايات المتحدة لوقف النار في غزة

وتوحيد العمل الخليجي المشترك. ونجتمع اليوم في ظل ظروف بالغة التعقيد باتت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي مهددة تنمية

نجدد دعوتنا للعراق الشقيق بتصحيح الوضع القانوني للملاحة البحرية في خور عبدالله

شعوبنا ورخاءها الأمر الذي يتطلب منا تسريع وتيرة عملنا الهادف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي وتنطلق مسيرة عملنا نحو خلق اقتصاد خليجي متكامل مرن قادر على تلبية تطلعات شبابنا من منطلقات أساسية أهمها التعليم وصقل مواهبهم وشد هممهم نحو المساهمة في تحقيق الاقتصاد الخليجي المتكامل

وتابع سموه: نجدد إدانتنا للاحتلال الإسرائيلي الغاشم على أرض فلسطين المحتلة وللإبادات الجماعية المتعاقبة بحق الشعب الفلسطيني وندعو المجتمع الدولي إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وتوفير الحماية الدولية للمدنيين الأبرياء. وقال سموه: نشيد بالبوادر الإيجابية البناءة التي عبرت عنها الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة نحو مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونتطلع إلى أن تنعكس على الملفات العالقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة ودول المجلس كافة

وقال سموه: نجدد دعوتنا للأشقاء في جمهورية العراق بتصحيح الوضع القانوني لاتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله واستئناف اجتماعات الفرق الفنية التابعة لها ونتطلع إلى دعم إخواني أصحاب الجلالة والسمو لضمان استمرارية متابعة مجلس الأمن الدولي لملفي الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني.

طالع ص 2

أبرز قرارات القمة الخليجية الـ 45 التي عقدت في الكويت

اليحيا: برنامج لتعزيز التعاون التكنولوجي الخليجي والمطالبة بوقف جرائم الحرب في غزة

أعلن وزير الخارجية الكويتي عبدالله اليحيا أن اجتماعات الدورة ال٤٥ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية شهدت اعتماد العديد من القرارات المهمة التي تجسد روح الوحدة والتكامل بين دول مجلس التعاون. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده الوزير اليحيا بمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي عقب ختام أعمال القمة الخليجية وأعرب فيه عن تقديره لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه رئيس الدورة ال٤٥ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في قيادته الحكمة ورؤيته الثاقبة خلال مداولات الاجتماعات ما أسهم في نجاح أعمال هذه الدورة وتحقيق أهدافها المنشودة.

وأوضح ان من أبرز القرارات هو تعزيز التكامل الاقتصادي عبر إقرار خطوات عملية نحو تحقيق السوق الخليجية المشتركة والإتحاد الجمركي بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز القدرات الاقتصادية لدولنا. وأكد أن مخرجات قمة الكويت تجسد ما يمثله مجلس التعاون من نموذج رائد للعمل الجماعي القائم على التفاهم والمصالح المشتركة وركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية في منطقتنا. وفيما يتعلق بالشأن الإقليمي والدولي أشار الوزير اليحيا إلى أن البيان الختامي تناول رؤية مجلس التعاون وموقفه تجاه التحديات الراهنة بما في ذلك الأوضاع الإقليمية والتطورات الدولية لافتا الى أن أصحاب الجلالة والسمو أكدوا أهمية تعزيز التنسيق بين دول المجلس لمواجهة هذه التحديات وضمان استقرار المنطقة وحماية مصالحها.

وأضاف ان القادة أكدوا ايضا أهمية تعزيز الشراكات الإستراتيجية مع الدول الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية مشددين على الدور المحوري لمجلس التعاون في تحقيق الأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي. وقال «نحن اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من العمل الخليجي المشترك تتسم بطموحات أكبر ورؤية أكثر شمولية ترتكز على الابتكار والتنمية المستدامة». وأشار الى «أن إعلان الكويت عكس رؤيتنا الجماعية تجاه القضايا السياسية والأولويات المستقبلية

عبدالله اليحيا خلال المؤتمر الصحافي

شاهد

أبرز ما جاء في (إعلان الكويت) الصادر عن القمة الخليجية الـ45

البديوي: تأكيد أهمية تعزيز العمل الخليجي المشترك لمواجهة تحديات المنطقة

استعرض الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي عقب ختام أعمال القمة الخليجية اهم ما جاء في (إعلان الكويت) وجاء فيه: ان قادة دول مجلس التعاون الخليجي يطالبون بوقف جرائم القتل والعقاب الجماعي في غزة وتهجير السكان وتدمير المنشآت المدنية والبنية التحتية .

وأضاف: قادة دول مجلس التعاون يؤكدون مواقفهم الثابتة تجاه القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال ودعمهم لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧م وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وقادة دول مجلس التعاون يرحبون باتفاق وقف إطلاق النار المؤقت في لبنان ويستذكرون جهود دولة الكويت ومبادرة مجلس التعاون بشأن لبنان

وقال: ان قادة دول مجلس التعاون يشيدون بالدور المتنامي لدول المجلس في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية إقليميا وعالميا ومساهمتها في حل القضايا التي تهدد السلام والأمن والاستقرار وقادة دول مجلس التعاون يوجهون دول المجلس إلى تعزيز مكانة المنطقة كمركز دولي للأعمال والاقتصاد واستمرار الجهود الرامية للتنوع الاقتصادي المستدام والاقتصاد الرقمي وتابع : قادة دول مجلس التعاون يبدون حرصهم على استمرار دول المجلس في تمكين المرأة الخليجية في كافة المجالات وتعزيز الدور الأساسي للشباب وأهمية دور الجامعات ومراكز الأبحاث في الحفاظ على الهوية والموروث الخليجي

جاسم البديوي في المؤتمر الصحافي

شاهد

قادة الخليج يدعون العراق لاستئناف الاجتماعات مع الكويت لترسيم الحدود وتنظيم الملاحة في خور عبدالله

دعا المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العراق إلى استئناف اجتماعات الفرق الفنية القانونية المعنية بترسيم الحدود لما بعد العلامة الحدودية رقم ١٦٢، والاستجابة لطلب دولة الكويت باستئناف اجتماعات اللجنة الكويتية-العراقية المشتركة لتنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله. وشدد في البيان الختامي للقمة الخليجية التي عقدت في الكويت على أهمية احترام جمهورية العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها، والالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣م)، في شأن ترسيم الحدود الكويتية – العراقية البرية والبحرية، ودعا المجلس الأعلى جمهورية العراق إلى العمل الجاد لاستكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة البحرية ١٦٢.

كما دعا المجلس حكومة جمهورية العراق إلى الالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله الموقعة بين دولة الكويت وجمهورية العراق بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٢م، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٣م، وتم إيداعها بشكل مشترك لدى الأمم المتحدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٣م. وعبر المجلس الأعلى عن رفضه التام لما تضمنته حيثيات حكم المحكمة الاتحادية العليا في العراق بهذا الشأن، وعن رفضه للمغالطات التاريخية الواردة في حيثيات الحكم، واعتبار أي قرارات أو ممارسات أو أعمال أحادية الجانب تقوم بها جمهورية العراق المتعلقة باتفاقية خور عبدالله باطلة ولاغية، بالإضافة إلى رفضه للإجراء العراقي أحادي الجانب بإلغاء العمل ببروتوكول المبادلة الأمني الموقع عام ٢٠٠٨م وخارطته المعتمدة في الخطة المشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبدالله الموقعة بين الجانبين بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤م واللتين تضمنتا آلية واضحة ومحددة للتعديل والإلغاء.

النص الكامل للبيان الختامي ص 3

صورة جماعية لقادة الخليج في قمة الكويت

جانب من القمة الخليجية في الكويت

القمة الخليجية: ملكية حقل «الدرة» مشتركة للكويت والسعودية فقط

أكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن حقل «الدرة» يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة مشتركة بين السعودية والكويت فقط. وأفاد المجلس الأعلى لمجلس التعاون في البيان الختامي لأعمال القمة الخليجية الـ٤٥ التي عقدت في الكويت، بأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية - الكويتية بما فيها حقل «الدرة» بكامله، هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط.

وأشارت إلى أنه لهما وحدهما كامل الحقوق في استغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، وفقا لأحكام القانون الدولي واستنادا إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما. وشدد المجلس على رفضه القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

أمير قطر مغردًا عقب القمة الخليجية: أجرينا مشاورات مهمة

أمير قطر خلال القمة

قال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إن قادة دول مجلس التعاون الخليجي أجروا مشاورات مهمة في القمة الـ٤٥ التي استضافتها دولة الكويت الشقيقة. وأشار في تدوينة على حسابه في منصة إكس إلى أن القمة مثّلت فرصة لبحث عدد من القضايا لتعزيز التعاون الخليجي المشترك في جميع المجالات.

وقال «خلال رئاسة دولة قطر للدورة السابقة، عملنا مع الأشقاء على تحقيق خطوات مهمة في مسيرة العمل المشترك، تطلعاً إلى تعميق علاقاتنا الأخوية وتحقيق مستقبل أفضل لمجتمعاتنا الخليجية». وتابع «أهنئ أخي سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح على رئاسة الكويت للدورة الحالية للمجلس، متمنيا لبلده الشقيق التوفيق والنجاح في توسيع آفاق مسيرة العمل الخليجي المشترك».

عبر فيها عن شكره للوزارات والجهات المشاركة في الإعداد والترتيب للقمة الخليجية

سمو الأمير يبعث ببرقيات شكر إلى عدد من المسؤولين الكويتيين

بعث صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد ببرقية شكر إلى كل من: سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء. والشيخ مبارك الحمود - رئيس الحرس الوطني. والشيخ فهد اليوسف النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية. وعبدالرحمن المطيري وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب. ود.أحمد العوضي وزير الصحة. وعبدالله اليحيا وزير الخارجية. و د.نورة المشعان وزيرة الأشغال العامة. ود.محمود بوشهري وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة. وعبداللطيف المشاري وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان. وم.نوره الفصام وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار.

إشادة بجهود وزراء الداخلية حيال التأشيرة السياحية الموحدة و«الأنظمة المرورية»

قمة الكويت: أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ وفقاً لمبدأ الدفاع المشترك

أكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حرصه على قوة مجلس التعاون وتماسكه ووحدة الصف بين أعضائه وتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين بما يحقق تطلعات مواطني دول المجلس. جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى الذي عقد دورته الـ٤٥ في دولة الكويت تلبية لدعوة كريمة من سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد برئاسة سموه. وشدد المجلس عل أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وفقا لمبدأ الدفاع المشترك ومفهوم الأمن الجماعي والنظام الأساسي لمجلس التعاون واتفاقية الدفاع المشترك، مؤكدا احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية استنادا للمواثيق والأعراف والقوانين الدولية ورفضه لأي تهديد تتعرض له أي دولة من الدول الأعضاء.

واكد حرص دول المجلس على الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة ودعم رخاء شعوبها وتعزيز علاقات المجلس مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية وتعزيز دور المجلس في تحقيق السلام والتنمية المستدامة وخدمة التطلعات السامية للأمتين العربية والإسلامية انطلاقا من دور مجلس التعاون كركيزة أساسية للحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والعالمي. وفي ما يتعلق بالعمل العسكري والأمني المشترك أقر المجلس الأعلى توصيات مجلس الدفاع المشترك في دورته الـ٢١، معبرا عن ارتياحه لسير العمل العسكري المشترك لتحقيق التكامل العسكري المشترك بين القوات المسلحة بدول المجلس، مشيداً بما تم عقده من تمارين مشتركة واجتماعات تنسيقية للتمارين وعدد من الفحوصات الأمنية خلال العام الجاري.

الداخلية: إعادة فتح جميع الطرق التي أغلقت مؤقتًا بمناسبة انعقاد القمة الخليجية الـ45

أعلنت وزارة الداخلية عن إعادة فتح جميع الطرق التي تم إغلاقها مؤقتًا بمناسبة انعقاد القمة الخليجية الـ(٤٥)، معربة عن شكرها للمواطنين والمقيمين على تعاونهم والتزامهم بالتعليمات خلال فترة الإغلاقات.

في كلمة له خلال حفل ختام مسابقة «هاكاثون الكويت 2024»

اليوسف: الأمن السيبراني ركيزة أساسية لاستقرار المجتمعات وحماية بيانات الأفراد والمؤسسات

أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ فهد يوسف سعود الصباح أن الأمن السيبراني أصبح ركيزة أساسية لاستقرار المجتمعات وحماية بيانات الأفراد والمؤسسات. جاء ذلك في كلمة ألقاها الشيخ فهد اليوسف خلال حفل اختتام مسابقة (هاكاثون الكويت ٢٠٢٤)التي نظمها المركز الوطني للأمن السيبراني بالتعاون مع شركة (CODED) وبحضور وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر ورئيس المركز الوطني للأمن السيبراني بالندب ديمه السميط.

شركة العمران المتخصصة
AL- OMRAN
FOR GENERAL BUILDING CONSTRUCTION
alomran.co1 alomran.co 99040151 - 66085083

لمطالعة المزيد من الأخبار.. تصفح موقع الوفاق: /https://alwifaqkw.com

مستشار التحرير .. المستشار الإعلامي ربيع إبراهيم

درجات الحرارة

العظمى	الصغرى
21 درجة مئوية	09 درجة مئوية

مواقيت الصلاة

الفجر	الشروق	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
05:01	06:25	11:37	02:30	04 : 49	06:11

الوفاق Alwifaq KW

رئيس التحرير
مطلق المعلج الحريجي

2

السنة الأولى (العدد ١٤٢) - الاثنين ٣٠ جمادي الأول ١٤٤٦-٢ ديسمبر ٢٠٢٤

الرابط الموحد للمنصات الاخبارية لصحيفة الوفاق على مواقع التواصل : https://linktr.ee/alwifaqkw

أشاد سموه بالمواقف الإيجابية البناءة التي عبرت عنها إيران نحو مجلس التعاون

سمو الأمير: القمة الخليجية الـ 45 تعقد في ظل ظروف بالغة التعقيد تتطلب منا تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي

ندعم الجهود السعودية لحل الدولتين وجهود قطر ومصر والولايات المتحدة لوقف النار في غزة

سمو الأمير يترأس الجلسة الافتتاحية للقمة الخليجية

كونا - أكد حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه أن القمة الخليجية الـ ٤٥ في الكويت تعقد في ظل ظروف بالغة التعقيد باتت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي مهددة تنمية شعوبنا ورخاءها مما يتطلب منا تسريع وتيرة عملنا الهادف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي. وقال سمو أمير البلاد في كلمته بالجلسة الافتتاحية للقمة في قصر بيان الأحد إن ذلك يأتي من خلال توحيد السياسات وتنويع مصادر الدخل غير التقليدية وتسهيل حركة التجارة والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وتوسيع قواعد الابتكار وريادة الأعمال خاصة في المجالات المستحدثة مثل مجالات الذكاء الاصطناعي وذلك لتعزيز تنافسية اقتصاد بلداننا على الساحتين الإقليمية والدولية.

وفيما يلي نص كلمة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في اجتماع الدورة الـ٤٥ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إخواني أصحاب السمو قادة دول مجلس التعاون ..

أصحاب السمو والمعالي والسعادة ..

الحضور الكرام : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » يطيب لي في مستهل أعمال الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن أرحب بكم إخوة أعزاء في دولة الكويت.. كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أخي العزيز صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة، على إدارته الحكيمة وجهوده المبذولة طيلة ترؤس سموه لأعمال الدورة السابقة.

إخواني أصحاب السمو » يجسد جمعنا المبارك الذي تستضيفه دولة الكويت تجسيدا مشرفا لوحدة الصف، ومثالا مشرقا لقوة الاتحاد والتلاحم والتكامل، وانعكاسا دقيقا لإيماننا الراسخ بضرورة تعزيز وتوحيد العمل الخليجي المشترك، من أجل مواكبة التحديات الناجمة عن تسارع الأحداث الإقليمية والدولية وانعكاساتها، والارتقاء بمجالات التعاون نحو آفاق أوسع تلبي تطلعات شعوبنا وطموحاتها، وتحقق هدفنا المنشود، ألا وهو ضمان ازدهار دولنا في محيط يعمه الأمن والأمان والاستقرار.

وتجتمع اليوم في ظل ظروف بالغة التعقيد باتت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، مهددة تنمية شعوبنا ورخاءها.. الأمر الذي يتطلب منا تسريع وتيرة عملنا الهادف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي، من خلال توحيد السياسات، وتنويع مصادر الدخل غير التقليدية، وتسهيل حركة التجارة والاستثمار، ودعم الصناعات المحلية، وتوسيع قواعد الابتكار وريادة الأعمال خاصة في المجالات المستحدثة، مثل مجالات الذكاء الاصطناعي، وذلك لتعزيز تنافسية اقتصاد بلداننا على الساحتين الإقليمية والدولية.

وتنطلق مسيرة عملنا نحو خلق اقتصاد خليجي متكامل مرن قادر على تلبية تطلعات شبابنا، من منطلقات أساسية أهمها التعليم، وصقل مواهبهم وشد هممهم نحو المساهمة في تحقيق الاقتصاد الخليجي المتكامل الذي ننشده، وبلوغ طموحاتنا باستدامة نماء ورخاء شعوبنا، من خلال ضمان جودة عناصرها البشرية، وتنويع مصادر دخل دولنا الشقيقة.

إخواني أصحاب السمو » أثبت مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ انطلاقه في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة (أبوظبي) عام ١٩٨١، بفكرة من أخي المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (طيب الله ثراه) أن دولنا قادرة من خلال تكاتفها وتلاحمها على تحقيق رخاء شعوبنا، وصون استقرارها، وتحقيق أمنها، فها هو مجلسنا اليوم وبعد مضي أكثر من أربعة عقود من الزمن لايزال شامخا في وحدته، ثابتا في مواقفه، صلبا في إرادته، صامدا في سعيه لإرساء دعائم الأمن والسلم الدوليين، عبر دفاعه عن كافة القضايا العادلة أينما كانت.

ومن هذا المنطلق، نجدد إدانتنا للاحتلال الإسرائيلي الغاشم على أرض فلسطين المحتلة، وللإبادات الجماعية المتعاقبة بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، وندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن - على وجه الخصوص - بممارسة دوره، من خلال ضمان تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والوقف الفوري لإطلاق النار، وتوفير الحماية الدولية للمدنيين الأبرياء، وضمان فتح الممرات الآمنة ووصول المساعدات الإنسانية العاجلة..

ونؤكد ثبات موقفنا المبدئي التاريخي المساند للشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله المشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين المحتلة، ونيل حقوقه السياسية كافة، وإقامة دولته المستقلة على أرضه في حدود الرابع من يونيو للعام ١٩٦٧، وعاصمتها (القدس الشرقية) وفقا للمرجعيات والقرارات الدولية ذات الصلة.

إخواني أصحاب السمو» نتج عن ازدواجية المعايير في تطبيق القوانين والمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة استشراء الاحتلال الإسرائيلي وزعزعة أمن المنطقة واستقرارها، فها نحن نشهد ما تتعرض له كل من الجمهورية اللبنانية الشقيقة، والجمهورية العربية السورية الشقيقة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة من اعتداءات متكررة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

ونجدد دعمنا التام لكافة إسهامات دول المجلس لاستقرار المنطقة، ومنها قيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة للجهود الرامية إلى الاعتراف بدولة فلسطين في إطار التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، بالإضافة إلى استضافتها لقمة المتابعة العربية الإسلامية المشتركة.. ودور الوساطة الذي تقوم به دولة قطر الشقيقة، وجمهورية مصر العربية الشقيقة، والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، مستبشرين خيرا بوقف إطلاق النار على الأراضي اللبنانية؛ مما يساهم في تخفيض التصعيد في المنطقة.

إخواني أصحاب السمو » نشيد بالبوادر الإيجابية البناءة التي عبرت عنها الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة نحو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونتطلع إلى أن تنعكس على الملفات العالقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة ودول المجلس كافة، والارتقاء بمجالات التعاون إلى آفاق أوسع، في ظل ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق القانون الدولي، ومبادئ حسن الجوار، واحترام الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وإيمانا بمبدأ حسن الجوار، وأن الحوار ركيزة محورية لتجاوز العقبات والتحديات، نجدد دعوتنا للأشقاء في جمهورية العراق بتصحيح الوضع القانوني لاتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله، واستئناف اجتماعات الفرق الفنية التابعة لها، والعودة إلى العمل وفقا لما نص عليه بروتوكول المبادلة الأمني لعام ٢٠٠٨، واستئناف اجتماعات الفرق الفنية القانونية المشتركة لاستكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة رقم (١٦٢)، وذلك وفقا لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام (١٩٨٢).

ولا يفوتني كذلك التأكيد على تطلعنا إلى دعم إخواني أصحاب الجلالة والسمو لضمان استمرارية متابعة مجلس الأمن دون غيره من أجهزة الأمم المتحدة، لملفي الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية، بما فيها الأرشيف الوطني، وذلك بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي).

وختاما» نعيد التأكيد على التزامنا باستكمال مسيرة العمل الخليجي المشترك نحو كل ما من شأنه تلبية طموحات شعوبنا وتحقيق تطلعاتها إلى مستقبل مشرق، تنعم فيه بالرفعة والنماء والرخاء.. وأسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح، وأن يديم على دولنا وشعوبنا نعم الأمن والأمان والاستقرار والازدهار.

نجدد دعوتنا للعراق الشقيق بتصحيح الوضع القانوني للملاحة البحرية في خور عبدالله

ظروف بالغة التعقيد تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي تهدد تنمية شعوبنا ورخاءها

الارتقاء بمجالات التعاون الخليجي نحو آفاق أوسع تلبي تطلعات شعوبنا وطموحاتها

شاهد

الترحيب بجهود السعودية لإحياء العملية السياسية في اليمن

«إعلان الكويت» للقمة الخليجية الـ 45 يطالب بوقف جرائم القتل والعقاب الجماعي في غزة

طالب قادة دول مجلس التعاون وممثلوهم، بوقف جرائم الحرب في غزة وتهجير السكان وانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، مؤكدين مواقفهم الثابتة تجاه القضية الفلسطينية ودعمهم لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧م وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وأشاد القادة في «إعلان الكويت» الصادر عن الدورة الـ٤٥ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تستضيفها دولة الكويت بالدور المتنامي لدول المجلس في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الإقليمية والعالمية ومساهمتها في حل القضايا التي تهدد السلام والأمن والاستقرار وتعزيز الحوار الدولي والتواصل بين الشعوب.

ووجه القادة دول المجلس إلى تكثيف الجهود لترسيخ هذا الدور وتعزيز مكانة المنطقة كمركز دولي للأعمال والاقتصاد واستمرار الجهود الرامية للتنوع الاقتصادي المستدام والتحول الرقمي وتحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة والتعامل الناجح مع التغير المناخي.

نص الإعلان

انطلاقا من الأهداف السامية التي قام عليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه في عام ١٩٨١ وفي مقدمتها دعم القضايا العربية والإسلامية العادلة فقد بحث أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الأعلى المنعقدة في دولة الكويت يوم الأحد الموافق الأول من ديسمبر ٢٠٢٤م التحديات الحرجة والخطيرة التي تواجه المنطقة خاصة العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان والضفة الغربية وانتهاكات الاحتلال في مدينة القدس والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

وطالب المجلس الأعلى بوقف جرائم القتل والعقاب الجماعي في غزة وتهجير السكان وتدمير المنشآت المدنية والبنية التحتية بما فيها المنشآت الصحية والمدارس ودور العبادة في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وزير الخارجية عبدالله اليحيا في المؤتمر الصحافي

شاهد

كما طالب المجلس بالتدخل لحماية المدنيين ووقف الحرب ورعاية مفاوضات جادة للتوصل إلى حلول مستدامة مؤكدا مواقفه الثابتة تجاه القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال ودعمه لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧م وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وضمان حقوق اللاجئين وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.

ورحب القادة بقرارات القمة العربية الإسلامية غير العادية التي استضافتها المملكة العربية السعودية في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤م لتعزيز التحرك الدولي لوقف الحرب على غزة وتحقيق السلام الدائم والشامل وتنفيذ حل الدولتين وفق مبادرة السلام العربية وبالجهود المباركة في حشد الدعم للاعتراف بدولة فلسطين وقيادة التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين كما أشادوا بالجهود المقدرة لدولة قطر لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وتبادل المحتجزين.

ودان قادة دول مجلس التعاون استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان وحذروا من مغبة استمراره وتوسع رقعة الصراع مما سيؤدي إلى عواقب وخيمة على شعوب المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين.

ورحب المجلس الأعلى باتفاق وقف إطلاق النار المؤقت في لبنان وتطلع إلى أن يكون ذلك خطوة نحو وقف الحرب وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية وتطبيق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ وعودة النازحين والمهجرين إلى ديارهم.

وعبر القادة عن التضامن التام مع الشعب اللبناني الشقيق مستذكرين جهود دولة الكويت ومبادرة مجلس التعاون في شأن لبنان ودعوا الأشقاء في لبنان إلى تغليب المصلحة الوطنية العليا والتأكيد على المسار السياسي لحل الخلافات بين المكونات اللبنانية وعلى تعزيز دور لبنان التاريخي في الحفاظ على الأمن القومي العربي والثقافة العربية وعلى علاقاته الأخوية الراسخة مع دول مجلس التعاون.

ورحب القادة باستمرار الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان مع كافة الأطراف اليمنية لإحياء العملية السياسية.

وأكد القادة على النهج السلمي لدول المجلس وتغليب لغة الحوار والدبلوماسية لحل كافة الخلافات في المنطقة وخارجها وفقا لمقتضيات القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية واستقلالها السياسي والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

دعوة اللبنانيين لتغليب مصلحة الوطن العليا والترحيب باتفاق وقف النار في لبنان

التأكيد على أهمية تعزيز العمل الخليجي المشترك لمواجهة تحديات المنطقة

أمين عام مجلس التعاون في المؤتمر الصحافي

شاهد

وأشاد القادة بالدور المتنامي لدول المجلس في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية في هذه المنطقة وخارجها ومساهمتها في حل القضايا التي تهدد السلام والأمن والاستقرار وتعزيز الحوار الدولي والتواصل بين الشعوب والشراكات الاستراتيجية المثمرة مع الدول والمجموعات الأخرى والتأكيد على أهمية متابعة ما صدر من قرارات عن القمم والاجتماعات الوزارية التي عقدت في هذا الإطار لضمان التنفيذ الكامل لتلك القرارات وفق جداول زمنية محددة وتعظيم الفوائد المرجوة منها وفق أسس عملية مدروسة.

ووجه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بتكثيف الجهود لترسيخ هذا الدور وتعزيز مكانة المنطقة كمركز دولي للأعمال واستمرار الجهود الرامية للتنوع الاقتصادي المستدام وتحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة والتعامل الناجح مع التغير المناخي كما وجه القادة بأهمية التنفيذ الكامل والسريع لما تم الاتفاق عليه من قرارات في إطار مجلس التعاون بما يحقق مصالح مواطني دول المجلس وتطلعاتهم.

وأبدى القادة حفظهم الله حرصهم على استمرار دول المجلس في تمكين المرأة الخليجية في كافة المجالات وتعزيزالدور الأساسي للشباب في دول المجلس وأهمية دور الجامعات ومراكز الأبحاث والمفكرين وقادة الرأي في الحفاظ على الهوية والموروث الخليجي والثقافة العربية الأصيلة ومنظومة القيم الإسلامية السامية ومبادئ الحوكمة الرشيدة مؤكدين دور مؤسسات مجلس التعاون في تحقيق هذه الأهداف.

وفي إطار سعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي والانتقال إلى نموذج اقتصادي مستدام ومبتكر شدد قادة دول المجلس على الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي باعتباره ركيزة رئيسية تدعم مستقبل التنمية في المنطقة وأكدوا أن الاقتصاد الرقمي يمثل فرصة تاريخية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التكامل بين دول المجلس.

كما أشاد قادة دول المجلس بالبنية التحتية الرقمية المتقدمة والمرنة التي تتميز بها دول مجلس التعاون معتبرين إياها عاملا جوهريا يدعم الطموحات الاقتصادية الرقمية وأكدوا أن استثمارات دول المجلس في شبكات الجيل الخامس وتقنيات الاتصال السريع ومراكز البيانات الضخمة قد عززت من جاهزيتها لتكون مركزا عالميا للاقتصاد الرقمي مما يسهم في تسريع الابتكار ودعم التقنيات الناشئة وجذب الاستثمارات الرقمية.

وأشار القادة إلى أهمية الاستثمارات الاستراتيجية في مجالات تقنية المعلومات كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والأمن السيبراني وأوضحوا أن هذه التقنية والاستثمارات وضعت دول المجلس في موقع ريادي يمكنها من الاستفادة من عملية التحول الرقمي العالمي مع التركيز على تطوير تطبيقات مبتكرة في مجالات الطاقة المتجددة والرعاية الصحية والتعليم والنقل والخدمات المالية.

وأكد القادة على ضرورة تعزيز التعاون بين دول المجلس لتطوير استراتيجيات رقمية مشتركة تسهم في تحقيق التكامل الرقمي بين اقتصاداتها بما يشمل تسهيل التجارة الإلكترونية وتطوير أنظمة الدفع الرقمية ودعم الأمن السيبراني كما دعوا إلى تسريع العمل على إنشاء أسواق رقمية موحدة تعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتسهم في تعزيز التنافسية بين دول المجلس على الصعيد العالمي.

وأشار القادة إلى أن دول مجلس التعاون بفضل مواردها المتنوعة وإمكاناتها البشرية والتقنية المتقدمة تسهم بشكل متزايد في دعم الاقتصاد العالمي.

كما أكدوا أن مبادرات دول المجلس الرقمية لا تقتصر على تحقيق الأهداف الوطنية فحسب بل تمتد لتشمل تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي العالمي مما يرسخ مكانة المنطقة كقوة اقتصادية رقمية مؤثرة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية وتقديم حلول مستدامة.

وشدد القادة على أهمية الاستمرار في تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق تبني التقنيات الناشئة مع التركيز على تطوير الكفاءات والكوادرالفنية البشرية القادرة على قيادة التحول الرقمي.

وأكدوا أن رؤية دول المجلس للمستقبل الرقمي ترتكز على تحقيق التوازن بين الابتكار والنمو الاقتصادي من جهة والحفاظ على الاستدامة البيئية والاجتماعية من جهة أخرى.واختتم القادة بالتأكيد على أن هذه الجهود المشتركة تعكس التزام دول المجلس بمواكبة التطورات العالمية وتعزيز رفاهية شعوبها وترسيخ دورها كمحور عالمي للاقتصاد الرقمي بما يضمن الازدهار المستدام للمنطقة وللعالم بأسره.

وأكد البيان على المواقف الثابتة تجاه الحفاظ على وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، واحترام استقلالها وسيادتها على أراضيها، ورفض التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية، ودعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي في سورية بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ودعم جهود مبعوثها الخاص لسورية (غير بيدرسون)، ودعم الجهود المبذولة لرعاية اللاجئين والنازحين السوريين، والعمل على عودتهم الطوعية والآمنة إلى سورية، وفقاً للمعايير الدولية، ورفض أي محاولات لإحداث تغييرات ديموغرافية في سورية.

كما أكد دعم جهود لجنة الاتصال الوزارية العربية في شأن الأزمة السورية، والتأكيد على تنفيذ الالتزامات التي وردت في بيان عمان بتاريخ ١ مايو ٢٠٢٣م، وبيان القاهرة في ١٥ أغسطس ٢٠٢٣م، كما أعرب المجلس عن تطلعه لاستئناف عمل اللجنة الدستورية السورية.ودان الهجمات الاسرائيلية المتكررة على الجمهورية العربية السورية الشقيقة والتي تعد انتهاكاً للقانون الدولي وخرقاً لسيادة سورية.

الوفاق Alwifaq KW

رئيس التحرير
مطلق المعلج الحريجي

3

السنة الأولى (العدد ١٤٢) - الاثنين ٣٠ جمادي الأول ١٤٤٦ -٢ ديسمبر ٢٠٢٤

الرابط الموحد للمنصات الاخبارية لصحيفة الوفاق على مواقع التواصل : https://linktr.ee/alwifaqkw

صورة جماعية لقادة مجلس التعاون

« الوفاق» تنشر النص الكامل للبيان الختامي للقمة الخليجية في الكويت

المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون: حقل الدرة ملكية مشتركة بين الكويت والسعودية

جانب من القمة الخليجية

جانب آخر من القمة

- القادة أكدوا وقوف دول مجلس التعاون صفاً واحداً في مواجهة أي تهديد تتعرض له أي منها
- إدانة استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واستهداف المدنيين الفلسطينيين وتهجيرهم قسرياً
- تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جرائمها العدوان واتخاذ خطوات جدية لمحاسبة مرتكبيها
- تحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط الخليجي في جميع الميادين لتحقيق التطلعات
- تأكيد أهمية دعم استقرار أسواق الطاقة عالمياً وتبني النهج المتوازن دون إقصاء مصادر الطاقة
- حرص دول المجلس على الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة ودعم رخاء شعوبها
- احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض أي تهديد تتعرض له أي دولة خليجية
- ضرورة فتح معبر ومطالبة جميع الدول بوقف دعم الاحتلال في عدوانه على فلسطين وحظر تصدير الأسلحة والذخائر
- التأكيد على مواقف المجلس الثابتة وقراراته بشأن إدانة استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث
- تأكيد وقوع حقل الدرة بأكمله في المناطق البحرية للكويت وملكية الثروات الطبيعية مشتركة بين الكويت والسعودية
- تأكيد على الرفض القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في حقل الدرة
- أهمية التنسيق الدولي والإقليمي لمواجهة الجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية التي تهدد الأمن وتزعزع الاستقرار
- ضرورة التزام إيران بأسس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة و حُسن الجوار واحترام سيادة الدول
- القلق من تطورات الملف النووي الإيراني وأهمية الإسراع في التوصل إلى تفاهمات بناءة للحفاظ على أمن المنطقة
- على العراق الاستجابة لطلب الكويت استئناف اجتماعات اللجنة الكويتية-العراقية لتنظيم الملاحة في خور عبدالله
- أهمية احترام جمهورية العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها

عبَّر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن عميق مشاعر الأسى والحزن، لوفاة المغفور له، بإذن الله تعالى، الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد، تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه، الذي انتقل إلى جوار ربه، بعد حياة مليئة بالأعمال الجليلة، والإنجازات الكبيرة، ورحلة حافلة بالعطاء الصادق، والعمل المخلص الدؤوب لما فيه خير دولة الكويت، وتقدمها وازدهارها، ورخاء شعبها. وقدَّم المجلس في البيان الختامي الصادر عن أعمال الدور الـ ٤٥ للقمة الخليجية التي استضافتها الكويت أمس خالص العزاء وصادق المواساة لدولة الكويت، قيادة وحكومة وشعباً، وللأمتين العربية والإسلامية، في هذا المصاب الجلل. كما عبّر المجلس عن صادق تقديره لدور الفقيد الراحل في تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع إخوانه قادة دول المجلس، ولما قدمه، رحمه الله، من جهد كبير لخدمة القضايا العربية والإسلامية، وخير الإنسانية، وسلام المنطقة والعالم.

وهنأ المجلس الأعلى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد بمناسبة توليه مقاليد الحكم في دولة الكويت، وأعرب المجلس عن ثقته بأن سموه سيُعزز بحكمته المعهودة المشاركة الفاعلة لدولة الكويت في دعم مسيرة مجلس التعاون المباركة، وتحقيق أهدافه السامية، مع إخوانه قادة دول المجلس، والحفاظ على أمن مجلس التعاون، وتثبيت قواعده، بما يحقق الاستقرار والازدهار لدول المجلس وشعوبها.

وعبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة الصادقة والمخلصة، التي بذلها صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وحكومته، خلال فترة رئاسة دولة قطر للدورة الرابعة الأربعين للمجلس الأعلى، وما تحقق من خطوات وإنجازات هامة. كما هنأ المجلس صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد على استلام دولة الكويت رئاسة الدورة الخامسة والأربعين، متمنياً لها التوفيق في تعزيز مسيرة مجلس التعاون في كافة المجالات.

وأشاد المجلس الأعلى باستضافة دولة الكويت للمؤتمر رفيع المستوى الرابع حول «تعزيز التعاون في مجال مكافحة الارهاب وبناء آليات مرنة لأمن الحدود – مرحلة الكويت من عملية دوشانبه» برعاية صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الذي عقد في ٤-٥ نوفمبر ٢٠٢٤ في دولة الكويت، الذي يدعم اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب وتعزيز العمل المشترك داخل منظومة الأمم المتحدة.

القضايا الإقليمية والدولية

جدد المجلس الأعلى حرص دول المجلس على الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة ودعم رخاء شعوبها، وتعزيز علاقات المجلس مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية، وتعزيز دور المجلس في تحقيق السلام والتنمية المستدامة وخدمة التطلعات السامية للأمتين العربية والإسلامية، انطلاقاً من دور مجلس التعاون كركيزة أساسية للحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والعالمي.

أكد المجلس الأعلى على احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، استناداً للمواثيق والأعراف والقوانين الدولية، ورفضه لأي تهديد تتعرض له أي دولة من الدول الأعضاء، مشدداً على أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وفقاً لمبدأ الدفاع المشترك ومفهوم الأمن الجماعي، والنظام الأساسي لمجلس التعاون واتفاقية الدفاع المشترك، كما أكد على أن أمن دول المجلس رافد أساسي للأمن القومي العربي، رافضاً التدخلات الأجنبية في الدول العربية من أي جهة كانت.

الوضع في غزة

أدان المجلس الأعلى استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واستهداف المدنيين الفلسطينيين وتهجيرهم قسرياً، مؤكداً وقوف مجلس التعاون إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة ومحيطها، مطالباً بالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار والعمليات العسكرية الإسرائيلية، وإنهاء الحصار المفروض على القطاع، ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، وضمان تأمين وصول كافة المساعدات الإنسانية والإغاثية والاحتياجات الأساسية لسكان غزة.

وأكد المجلس الأعلى على تحمّل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن انتهاكاتها واعتداءاتها المستمرة التي طالت المدنيين الأبرياء، وأسفرت عن قتل عشرات الآلاف من المدنيين في قطاع غزة، معظمهم من النساء والأطفال، واعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفق القانون الدولي الإنساني، ورحب المجلس بقرار محكمة الجنايات الدولية الصادر بهذا الشأن بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤م.

وأعرب المجلس الأعلى عن رفضه لأي مبررات وذرائع لوصف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بأنه دفاع عن النفس، وطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة، ضمن القانون الدولي، للرد على ممارسات الحكومة الإسرائيلية وسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها ضد سكان قطاع غزة.

وأدان المجلس الأعلى بأشد العبارات الجرائم المروعة والصادمة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، في سياق جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، بما فيها قتل المدنيين والتعذيب والإعدام الميداني والإخفاء والإبعاد القسري والنهب، وعبر المجلس عن دعمه لثبات الشعب الفلسطيني على أرضه، والتحذير من محاولات تهجيره، مطالباً بحماية المدنيين، والامتناع عن استهدافهم، والامتثال والالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني دون استثناء.

وطالب مجلس الأمن بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في هذه الجرائم، واتخاذ خطوات جدية لمنع هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وأدان المجلس الأعلى استمرار تدمير القوات الإسرائيلية للأحياء السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات والمساجد والكنائس والبنى التحتية في قطاع غزة، بما في ذلك اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي مستشفى كمال عدوان بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤م، واستهداف منازل في بلدة بيت لاهيا بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٢٤م، والاعتداءات الإسرائيلية الهمجية على المستشفى الإندونيسي، ومستشفى العودة، ومستشفى الشفاء بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٤م، واستهداف مخيمات النازحين في ساحات مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٢٤م، واستهداف مدرسة في حي الزيتون بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٤م، ومنطقة المواصي بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤م، في خان يونس، وذلك في انتهاكٍ صريح للقانون الدولي الإنساني.

وأدان المجلس الأعلى استمرار استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للمنظمات الإنسانية والأممية في قطاع غزة، بما في ذلك استهداف مدرسة تابعة للوكالة في مخيم النصيرات بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢٤م، وأدان المجلس الاعتداءات المستمرة من المستوطنين الإسرائيليين على قوافل المساعدات الإنسانية، مؤكداً على مسؤولية قوات الاحتلال الإسرائيلية في ظل القانون الدولي الإنساني لحماية هذه القوافل، لإيصال المساعدات الإنسانية الضرورية لقطاع غزة، وعدم عرقلة عمل المنظمات الدولية.

وأدان المجلس الأعلى تصريحات رئيس وزراء إسرائيل والمحاولات العبثية لتبرير الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة للقوانين والأعراف الدولية، كما أدان احتلال إسرائيل لممر (فيلادلفي) وإغلاق معبر رفح أمام دخول المساعدات الإغاثية والإنسانية لسكان قطاع غزة، وشدد على أهمية فتح جميع المعابر بشكل فوري دون شروط، مؤكداً تضامن دول المجلس ووقوفها إلى جانب جمهورية مصر العربية الشقيقة في مواجهة المزاعم الإسرائيلية.

وحذر المجلس من عواقب هذه التصريحات الاستفزازية، وما لها من تبعات في تقويض جهود الوساطة.

كما أدان المجلس الأعلى الفعاليات والتصريحات المتطرفة لوزيري المالية والأمن القومي في حكومة الاحتلال الإسرائيلية بشأن التهجير القسري للسكان الفلسطينيين من قطاع غزّة، وإعادة احتلال القطاع وبناء المستوطنات.

وطالب المجلس الأعلى مجلس الأمن بتنفيذ قراراته رقم٢٧٣٥، ورقم ٢٧١٢، ورقم ٢٧٢٠، بشأن وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإطلاق سراح الرهائن وتبادل الأسرى، وعودة المدنيين إلى ديارهم، والتوزيع الآمن والفعال للمساعدات الإنسانية على نطاق واسع، وانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، كما عبر عن أسفه لفشل المجلس في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤م في إصدار قرار يؤكد على الوقف الدائم والفوري والشامل لإطلاق النار.

ودعا المجلس الأعلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار مُلزم تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يضمن امتثال قوات الاحتلال الاسرائيلي للوقف الفوري لإطلاق النار والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني وتهجيره قسراً، وادخال المساعدات الإنسانية وإعادة الحياة إلى طبيعتها في قطاع غزة.

الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث

وأكد المجلس الأعلى مواقفه الثابتة وقراراته السابقة بشأن أدانة استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التابعة للإمارات العربية المتحدة، مجدداً التأكيد على ما يلي: -دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة. -اعتبار أن أي قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة ولاغية ولا تغير شيئاً من الحقائق التاريخية والقانونية التي تُجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث. -دعوة إيران للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

حقل الدرة

أكد المجلس الأعلى على أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية - الكويتية، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، وفقاً لأحكام القانون الدولي واستناداً إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما، وأكد على رفضه القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

مكافحة الإرهاب والتطرف

أكد المجلس الأعلى على مواقفه وقراراته الثابتة تجاه الإرهاب والتطرف أياً كان مصدره، ونبذه كافة أشكاله وصوره، ورفضه لدوافعه ومبرراته، والعمل على تجفيف مصادر تمويله، ودعم الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، وأن الإرهاب لا يرتبط بأي دين أو ثقافة أو جنسية أو مجموعة عرقية، مؤكداً على أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أهم المبادئ والقيم التي بنيت عليها مجتمعات دول المجلس، وتعاملها مع الشعوب الأخرى.

وأعرب المجلس الأعلى عن قلق دول مجلس التعاون من تطورات الملف النووي الإيراني، مؤكداً على أهمية الإسراع في التوصل إلى تفاهمات بناءة بهذا الشأن للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، واستعداد دول المجلس للتعاون والتعامل بشكل فعال مع هذا الملف، ومشاركتها في جميع المفاوضات والمباحثات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة به، وأن تشمل هذه المفاوضات بالإضافة للبرنامج النووي الإيراني كافة القضايا والشواغل الأمنية لدول المجلس، بما في ذلك الصواريخ الباليستية والكروز والطائرات المسيرة، وسلامة الملاحة الدولية والمنشآت النفطية، بما يسهم في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة في إطار احترام سيادة الدول ومبادئ حسن الجوار والالتزام بالقرارات الأممية والشرعية الدولية لضمان تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

اليمن

أكد المجلس الأعلى الدعم الكامل لمجلس القيادة الرئاسي برئاسة الدكتور رشاد محمد العليمي، والكيانات لمساندة له لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، والتوصل إلى حل سياسي شامل، وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦، بما يحفظ لليمن الشقيق سيادته ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله.

ورحب المجلس الأعلى باستمرار الجهود المخلصة التي تبذلها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والاتصالات القائمة مع كافة الأطراف اليمنية لإحياء العملية السياسية، بما يؤدي إلى تحقيق حل سياسي شامل ومُستدام في اليمن، وأهمية انخراط الحوثيين بإيجابية مع الجهود الدولية والأممية الرامية إلى إنهاء الأزمة اليمنية والتعاطي بجدية مع مبادرات وجهود السلام لتخفيف المعاناة عن أبناء الشعب اليمني الشقيق.

العراق

أكد المجلس الأعلى على مواقفه وقراراته الثابتة تجاه العراق الشقيق، ودعم الجهود القائمة لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، مشدداً على أهمية الحفاظ على سلامة ووحدة أراضي العراق وسيادته الكاملة وهويته العربية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة تكريساً لسيادة الدولة وإنفاذ القانون.

وأشاد المجلس الأعلى بالشراكة الإيجابية بين مجلس التعاون والعراق، وأكد على المضي قدماً في إنجاز مشروع الربط الكهربائي لربط العراق بشبكة الكهرباء في دول مجلس التعاون، لتحقيق قدر أكبر من التكامل والترابط بين العراق ودول المجلس، بما يحقق مصالحهما المشتركة ويمهد الطريق لمزيد من التعاون في المستقبل.

وأدان المجلس الأعلى كافة العمليات الإرهابية التي تتعرض لها جمهورية العراق والتي تستهدف المدنيين وقوات الأمن العراقية.

وأكد على وقوف مجلس التعاون مع العراق في مكافحة الإرهاب والتطرف، وإدانة كافة الاعتداءات الخارجية التي تتعرض لها جمهورية العراق، وشدد على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، والتأكيد على وقوف دول المجلس صفاً واحداً إلى جانب العراق الشقيق.

ودعا المجلس الأعلى العراق لاستئناف اجتماعات الفرق الفنية القانونية المعنية بترسيم الحدود لما بعد العلامة الحدودية رقم ١٦٢، كما دعا العراق للاستجابة لطلب دولة الكويت باستئناف اجتماعات اللجنة الكويتية-العراقية المشتركة لتنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله.

شدد المجلس الأعلى على أهمية احترام جمهورية العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها، والالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣م)، بشأن ترسيم الحدود الكويتية – العراقية البرية والبحرية، ودعا المجلس الأعلى جمهورية العراق إلى العمل الجاد لاستكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة البحرية ١٦٢، كما دعا المجلس حكومة جمهورية العراق إلى الالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله الموقعة بين دولة الكويت وجمهورية العراق بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٢م،والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٣م، وتم إيداعها بشكل مشترك لدى الأمم المتحدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٣م.

وعبر المجلس الأعلى عن رفضه التام لما تضمنته حيثيات حكم المحكمة الاتحادية العليا في العراق بهذا الشأن، وعن رفضه للمغالطات التاريخية الواردة في حيثيات الحكم، واعتبار أي قرارات أو ممارسات أو أعمال أحادية الجانب تقوم بها جمهورية العراق المتعلقة باتفاقية خور عبدالله باطلة ولاغية، بالإضافة إلى رفضه للإجراء العراقي أحادي الجانب بإلغاء العمل ببروتوكول المبادلة الأمني الموقع عام ٢٠٠٨م وخارطته المعتمدة في الخطة المشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبدالله الموقعة بين الجانبين بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤م واللتين تضمنتا آلية واضحة ومحددة للتعديل والإلغاء.

وأكد المجلس الأعلى على دعم قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٣٢ (٢٠٢٤م)، وعلى أهمية ضمان استمرار متابعة مجلس الأمن لتطورات ومستجدات ملف الأسرى والمفقودين الإنساني وملف الممتلكات الكويتية بما في ذلك الأرشيف الوطني، والتمسك بمظلة مجلس الأمن وذلك على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧(٢٠١٣م)، والذي حدد إطار رفع التقارير ذات الصلة بملفات دولة الكويت إلى مجلس الأمن دون غيره من أجهزة الأمم المتحدة، ومواصلة آلية كتابة التقارير الدورية المعنية بذات المسألة على اعتبار أن ذلك الأمر قد ساهم في إحراز التطورات الإيجابية الملموسة في هذا الشأن.

كما أكد المجلس الأعلى على أن البديل العادل والأنسب بعد انهاء أعمال بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) يكمن في تعيين الأمين العام لمنسق رفيع المستوى لمتابعة ملفات الكويت الإنسانية والوطنية، على غرار ما كان معمولاً به قبل صدور قرار مجلس الأمن ٢١٠٧(٢٠١٣م)، وذلك على اعتبار أنها آلية سبق تجربتها وأثبتت نجاحها، ودعوة حكومة العراق للتعاون لإحراز تقدم في هذا الشأن وإلى بذل أقصى الجهود للوصول إلى حل نهائي لهذه الملفات.

لبنان

رحب المجلس الأعلى باتفاق وقف إطلاق النار في لبنان لمدة ستين يوماً، آملاً أن يكون ذلك خطوة نحو وقف الحرب في لبنان وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية،وتطبيق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ وعودة النازحين والمهجرين إلى ديارهم، مديناً الاعتداءات الإسرائيلية، التي نتج عنها الآلاف من الضحايا المدنيين وتدمير البنية التحتية والمنشآت المدنية والصحية، كما أدان المجلس الهجمات التي تعرضت لها قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان (يونيفيل).

السودان

أكد المجلس الأعلى على مواقف وقرارات مجلس التعاون الثابتة بشأن أهمية الحفاظ على سيادة وأمن السودان واستقراره ووحدة أراضيه، ومساندة السودان في مواجهة تطورات وتداعيات الأزمة الحالية،وضرورة التهدئة وتغليب لغة الحوار وتوحيد الصف، والعودة إلى مسار العملية السياسية بما يفضي إلى سلطة مدنية، ورفع المعاناة عن الشعب السوداني الشقيق، والحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة الوطنية، ومنع انهيارها، والحيلولة دون تفاقم الصراع والمواجهات بين الأطراف السودانية. كما حث المجلس الحكومة السودانية وقوات الدعم السريع على الانخراط الجاد والفعال مع مبادرات تسوية الأزمة ومنها منبر جدة ودول الجوار وغيرها.